أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/02/28م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

أمريكا تهدد بالتحرك ضد إيران بعد الفيتو الروسي في مجلس الأمن..... 3

الأوضاع متفجرة.. حرب إقليمية وإسرائيل لن تتسامح مع إيران وحزب الله..... 6

رفض «صفقة القرن» موقف.. هل يكفي؟..... 8

تركيا وأميركا.. هل تم تجاوز النقطة الحرجة؟..... 10

إيران تشتري عداء العرب بالمجان..... 14

مؤتمر ميونيخ.. ونذر الخطر..... 17

هل ستكون روسيا بديلا للفلسطينيين عن أميركا؟..... 19

الدولة العميقة في النظام السياسي الأميركي..... 24

حرب المعلومات وسلاحها السياسي والعسكري..... 28

أمريكا تهدد بالتحرك ضد إيران بعد الفيتو الروسي في مجلس الأمن

ولد الشيخ يحمل الحوثيين مسؤولية عدم التوصل إلى حل

عبد الحميد صيام نيويورك (الأمم المتحدة) . «القدس العربي» ووكالات: 28\2\2018

في آخر مداخلة له أمام مجلس الأمن الدولي، قال إسماعيل ولد الشيخ أحمد المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، إن خارطة السلام موجودة وتم الاتفاق على المقترحات العملية للبدء في تنفيذها وبناء الثقة بين الأطراف، ولكن ما ينقص هو التزام الأطراف بتقديم التنازلات وتغليب المصلحة الوطنية.

وكان ولد الشيخ (موريتانيا) قد عين في هذا المنصب في نيسان/ أبريل 2015 خلفا للمغربي جمال بنعمر. وجاء في كلمته» «نرى يوميا تقارير عن مدنيين يموتون من الفقر والجوع والأمراض، ولكن يجب ألا ننسى أن هناك سياسيين من كافة الأطراف يعتاشون من الحروب وتجارة السلاح واستغلال الأملاك العامة لأغراض شخصية. نراهم في خطاباتهم تارة يحركون النعرات لتعميق الشرخ في المجتمع اليمني، وتارة يعلنون عن مواقف مؤيدة للسلام بينما نسمعهم في المجالس الخاصة غير آبهين بمعاناة شعبهم. إن من يريد السلام، يخلق الحلول وليس الأعذار. وأكرر أن من يريد السلام يخلق الحلول وليس الأعداء».

وقال المبعوث الدولي «خلال السنوات الثلاث الأخيرة تم وضع أسس متينة لاتفاق سلام من خلال تصديق الإطار العام في بيال عام 2015 ومناقشة الحيثيات والتفاصيل في الكويت في عام 2016». وأضاف أن كل من تابع هذا الملف عن قرب يعرف جيدا أن الأمم المتحدة لم تدخر جهدا لمساعدة الفرقاء اليمنيين على التوصل إلى حل سلمي. وذكر أن الاجتماعات تطرقت إلى كل تفاصيل خارطة السلام بالترتيب الزمني ومع مراعاة كل المتطلبات والتحديات.

«وأنا أعلن اليوم ولأول مرة، أنه تم وضع مقترح كامل وشامل بالتشاور مع كافة الفرقاء الا أنهم رفضوا في الساعات، لا بل في الدقائق الأخيرة، التوقيع عليه. وقد تبين في نهاية المشاورات أن الحوثيين ليسوا مستعدين في هذه المرحلة لتقديم التنازلات في الشق الأمني أو حتى الدخول في تفاصيل خطة أمنية جامعة، مما شكل معضلة أساسية للتوصل إلى حل توافقي»

وتمنى إسماعيل ولد الشيخ أحمد التوفيق لخلفه مارتن غريفيث، وأعرب عن أمله في أن تشكل خارطة السلام، الموجودة بالفعل، ركيزة أساسية للمضي قدما وتفعيل عملية السلام

واختتم المبعوث الدولي إحاطته بوعد ودعاء. كان الوعد للشعب اليمني، بأن يتابع ولد الشيخ أحمد هذا الملف مع كل المعنيين به وأن يشارك خبرته ومعرفته بالشأن اليمني من أي مكان كان للتوصل إلى السلام.

أما الدعاء فهو للفرقاء اليمنيين، الذين قال إنهم يتحملون المسؤولية الأولى عن كل ما يجري، حتى يطووا صفحة الحرب البشعة.

وفي السياق، هددت الولايات المتحدة يوم الاثنين بالتحرك بشكل أحادي ضد إيران بعدما استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار غربي في مجلس الأمن الدولي ينتقد إيران ويتهمها بالتقاعس عن منع وصول أسلحتها إلى جماعة الحوثي في اليمن.

وقالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي للصحافيين خلال زيارة إلى تيجوسيجالبا عاصمة هندوراس «إذا كانت روسيا ستواصل التستر على إيران فسوف تكون الولايات المتحدة وحلفاؤنا في حاجة إلى اتخاذ إجراء من تلقاء أنفسنا. إذا لم نحصل على إجراء في المجلس فسوف يتعين علينا عندئذ اتخاذ إجراءاتنا».

ولم تحدد هيلي الإجراء الذي قد يتم اتخاذه.

والفيتو الروسي هزيمة للولايات المتحدة التي تضغط منذ شهور لتحميل إيران المسؤولية في الأمم المتحدة وهددت في الوقت نفسه بالانسحاب من الاتفاق النووي المبرم بين إيران والقوى العالمية في العام 2015 إذا لم يتم إصلاح ما تصفها بأنها «عيوب كارثية» فيه.

وقالت هيلي «من الواضح أن هذا الفيتو لن يتخذ القرار بخصوص الاتفاق النووي. ما يمكنني قوله هو أنه لا يفيد».

وأضافت «لقد أثبت هذا فحسب صحة كثير مما كنا نعتقد فيه بالفعل بأن إيران تحصل على تصريح من أجل أسلوبها الخطير وغير القانوني».

وكانت بريطانيا أعدت مسودة القرار بالتشاور مع الولايات المتحدة وفرنسا. وسعت المسودة في بادئ الأمر إلى التنديد بإيران لانتهاكها حظر السلاح المفروض على زعماء جماعة الحوثي وشملت التزاما من المجلس باتخاذ إجراء بهذا الشأن.

وأسقطت أحدث مسودة للقرار التنديد، سعيا للحصول على دعم موسكو، وعبرت بدلا من ذلك عن القلق إزاء الانتهاك الذي أبلغ عنه خبراء من الأمم المتحدة يراقبون العقوبات مجلس الأمن.

وحصل مشروع القرار على تأييد 11 عضوا ومعارضة عضوين، هما روسيا وبوليفيا، بينما امتنعت الصين وقازاخستان عن التصويت.

وشككت روسيا في نتائج تقرير خبراء الأمم المتحدة الذي قدم إلى المجلس في يناير كانون الثاني.

ويحتاج أي قرار لمجلس الأمن إلى موافقة تسعة أعضاء دون استخدام أي بلد من الأعضاء الدائمين حق النقض.

ووافق المجلس بعد ذلك على مشروع قرار منافس اقترحته روسيا لم يذكر إيران وجدد عقوبات الأمم المتحدة على اليمن لمدة عام.

وأقر دبلوماسي غربي طلب عدم الكشف عن اسمه بأن المجتمع الدولي، ولاسيما الأوروبيين، بحاجة إلى عمل المزيد للتعبير عن مخاوفهم بشأن تصرفات إيران.

وقال «لا تساورنا شكوك فيما يتعلق بسياسة إيران تجاه إسرائيل، ودور إيران في المنطقة... وأيضا ما يفعلونه فيما يتعلق بصنع صواريخ باليستية».

وأضاف «ما نحاول فعله، ويتعين أن نفعله... هو جعل تلك النقاط أكثر وضوحا من ذي قبل».

وتدور حرب بالوكالة في اليمن بين إيران والسعودية حليفة الولايات المتحدة. وتدخل التحالف بقيادة السعودية في اليمن في العام 2015 لدعم قوات الحكومة في مواجهة الحوثيين المتحالفين مع إيران. وتنفي إيران مد الحوثيين بالأسلحة.

وبعد تصويت مجلس الأمن يوم الاثنين اتهمت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة الولايات المتحدة وبريطانيا بإساءة استغلال المجلس «لدعم أجندتهم السياسية وإلقاء اللوم على إيران في كل ما يحدث في اليمن».

الأوضاع متفجرة.. حرب إقليمية وإسرائيل لن تتسامح مع إيران وحزب الله

بيت لحم- معا- 2018\2\28

لفتت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية في افتتاحيتها إلى أن تنظيم "داعش" الإرهابي جذب المتطرفين المتعطشين للحرب من جميع أنحاء العالم بآلته الدعائية، وأثبت قدرة هائلة في ساحة المعركة تفوق أي جماعة إرهابية أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، ينذر زوال "داعش" وانهيار خلافته المزعومة في سوريا والعراق باضطرابات إقليمية، وبخاصة أن الأحداث الأخيرة التي وقعت خلال الشهر الماضي كشفت عن "قصر نظر" السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وكذلك إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إزاء الحرب الأهلية في سوريا والتي تتمثل في التركيز فقط على دحر "داعش".

تراجع "داعش"

وعلى رغم إجبار مقاتلي"داعش" على التراجع حيث باتت سيطرتهم قاصرة على عدد قليل من الجيوب خارج المناطق الحضرية، فقد كان الشهر الماضي الأكثر خطورة في الحرب السورية؛ إذ شنت إسرائيل غارات جوية ضد مواقع لإيران وحلفائها في سوريا، وقتلت الغارات الجوية الأميركية عناصر روسية، كما تدخل الجيش التركي في الأراضي السورية في محاولة لإبعاد الأكراد عن الحدود التركية.

كذلك وصفت "فايننشال تايمز" ما يحدث في الغوطة بأنه "مذبحة أكثر وحشية من حصار حلب".

استفزازات إيران

وحذرت الصحيفة من خطورة المواجهة المفتوحة بين القوى الإقليمية والعالمية المتنافسة التي تورطت في الحرب الأهلية السورية وذلك في ظل الافتقار إلى "عدو مشترك" (بعد تراجع تنظيم داعش الإرهابي)، فضلاً عن تعارض المصالح للقوى المختلفة التي توجه ضرباتها على جبهات متعددة مباشرة وغير مباشرة وباستخدام مجموعة متباينة من الوكلاء.

وعلى سبيل المثال أكدت إسرائيل أنها لن تتسامح أبداً مع الوجود الإيراني الدائم في سوريا، ورغم ذلك فإن إيران (من خلال حزب الله وغيره) باتت راسخة بعمق في سوريا، الأمر الذي يُعد "استفزازاً".

معضلة تركيا والأكراد

وتشير الصحيفة إلى التناقضات المتأصلة في الموقف الأميركي، حيث تدعم واشنطن المجموعات الكردية السورية لأنها القوة المحلية الأكثر فاعلية في محاربة داعش، ولكن أنقرة تتعامل مع الأكراد السوريين باعتبارهم وكلاء للتمرد الكردي داخل تركيا، ومن ثم فإن أي حسابات خاطئة على أرض الواقع يمكن أن تسفر عن مواجهة مباشرة بين اثنين من أعضاء الناتو.

وترى فايننشال تايمز أنه من الصعب تحديد مدى استفادة موسكو من استثمارها بالتدخل في مثل هذه الفوضى الدموية. وفي العام الماضي أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الانتصار بثقة، وأنه قام بإعادة ترسيخ مكانة روسيا كقوة لا يستهان بها في الشرق الأوسط، ولكن في الوضع الراهن ليست سوريا قابلة للحكم؛ حيث أن بقاء الرئيس بشار الأسد مرهون باعتماده على موسكو وطهران أكثر من أي وقت مضى.

حرب إقليمية

وتوضح الصحيفة أنه في ظل هذه الأوضاع المتفجرة، جرى الترحيب بموافقة مجلس الأمن الدولي يوم السبت الماضي على قرار وقف إطلاق النار لمدة 30 يوماً، ولكنه مجرد حل مؤقت قد يتيح للمدنيين فرصة الحصول على هدنة موقتة من تبادل إطلاق النار.

وتختتم فايننشال تايمز "لن يفعل قرار وقف إطلاق النار شيئاً لحل التوترات الكامنة، وبخاصة في ظل الافتقار إلى اجتماع دولي يسعى إلى هدنة طويلة الأمد. وبعد سبع سنوات من بدء الحرب السورية، تهدد تلك الصراعات بين القوى المتنافسة بتحويل ما تبقى من سوريا إلى ساحة لحرب إقليمية".

رفض «صفقة القرن» موقف.. هل يكفي؟

ياسر الزعاترة الدستور 28\2\2018

لم نتردد في اعتبار الموقف الرسمي الفلسطيني، ممثلا في الرئيس الفلسطيني برفض «صفقة القرن»، موقفا يستحق التقدير، فالخلاف السياسي، بل حتى الأيديولوجي لا يدفع إلى نكران المواقف الجيدة، فكيف حين تكون بوصلة القضية هي ما يعنينا بعيدا عن أي مواقف أخرى؟!

ما ينبغي أن يُقال ابتداءً هو أن ما عرضه ترامب ضمن ما يُعرف بـ»صفقة القرن»، ما كان لأحد أن يقبل به؛ لا القيادة الحالية، ولا أي قيادة أخرى، لا سيما أن ما هو أفضل منه كان قد رُفض في السابق، والشعب الفلسطيني أصلا ليس قطيعا من الأغنام يقوده أي أحد نحو حتفه دون ضجيج.

لم يكن أحد ليجرؤ على قبول حل يستثني القدس، فضلا عن أن تكون تفاصيله الأخرى لا تقل بؤسا كما عكستها التسريبات؛ إن كان بشطب قضية اللاجئين أم السيادة، أم استمرار السيطرة على الغور، وصولا إلى تأكيد حكم ذاتي محدود تحت عباءة الاحتلال، ولو حدث أن قبل أي زعيم فلسطيني بذلك، فإنه سيكتب نهايته بيده، وسيرفض الشعب الفلسطيني ذلك بالفعل، وليس بالقول فقط. وحين عُرض ما هو أفضل من «صفقة القرن» على عرفات في كامب ديفيد؛ صيف العام 2000، قال لمحاوريه إنني لو قبلت ذلك فسيطلق الفلسطينيون عليّ الرصاص حال عودتي.

مع ذلك، دعونا نتجاوز ذلك كله، ونتحدث عما جرى كموقف يستحق التقدير في ظل البؤس العربي الرسمي الراهن. والسؤال الذي يطرح نفسه قبل ذلك وبعده، هو المتعلق باليوم التالي للرفض، بل حتى اليوم السابق عليه، بل اليوم السابق على عرض الصفقة من أصلها.

ما نراه ويلمسه جميع الفلسطينيين أن اليوم السابق واللاحق لم يختلفا كثيرا من حيث منح الغزاة فرصة الاستمتاع باحتلال دون كلفة، وهذا وصف الرئيس الفلسطيني نفسه، معطوفا على سلطة دون سلطة، فيما لا يتردد الصهاينة في وصفه بـ»الاحتلال الديلوكس»، أي الفاخر (عريقات قال في لحظة صدق قبل أيام: «الحقيقة هي أن ليبرمان هو الرئيس ويؤآف مردخاي؛ منسق أعمال السلطة في الضفة الغربية هو رئيس الوزراء»).

تلك صيغة قالها الرئيس في اسطنبول، وفي أكثر من خطاب قبل عرض «صفقة القرن» وبعدها إنه لن يقبل به، ولأجل ذلك تم استدعاء المجلس المركزي، ومن ثم اللجنة التنفيذية، ورأينا قرارات وتوصيات، بعضها مهم، لكن شيئا لم يتغير على أرض الواقع، وبقي الحال كما هو عليه منذ 2004 ولغاية الآن.

لقد قلنا إن تمهيد الطريق أمام «الحل الانتقالي بعيد المدى»، بتكريس الوضع الراهن، وصولا إلى جعله حالة دائمة، مع الحق بالحديث عن «الثوابت»، ليس سوى وصفة لتصفية القضية أيضا، سواء فُرض هذا الحل لاحقا بطريقة ما، أم بقي دون كتابة وتواقيع.

إلى جانب ذلك كله، تنهض قصة قطاع غزة، والمصالحة، والإصرار على معزوفة «التمكين» التي تعني تكريس الوضع الآنف الذكر، بنقل تجربة الضفة البائسة إلى قطاع غزة، ونزع سلاح المقاومة، والتعامل مع وضع السلطة وصيغتها كوضع نهائي، وهذا ما يدفع كل القوى إلى رفض ما يجري، لا سيما أن أخبار المفاوضات الجانبية لا تتوقف، كما في لقاء رئيس الحكومة الفلسطينية مع من يعرف بمنسق شؤون المناطق، أو لقاء وزيرة فلسطينية مع نظير لها في باريس، أو اللقاء في مكتب الحمد الله برام الله مع وزير المالية الصهيوني، وما يسمى منسق شؤون المناطق.

أما حديث المقاومة الشعبية، فلم يُترجم واقعا إلى الآن، أعني تلك المقاومة التي تترجم نظرية رفض «الاحتلال بلا كلفة»، فأين هي المقاومة الشعبية التي تعلن تجمعات الفلسطينيين مناطق محررة، لا يسمح للغزاة بدخولها، وتحميها الجموع الشعبية، بدل دخولهم كل ليلة لاعتقال النشطاء دون رادع؟!

الخلاصة أن الشعب الفلسطيني ينتظر من القيادة أن تتفاهم مع بقية القوى على استراتيجية حقيقية تطبق واقعا مقولة رفض الاحتلال بلا كلفة، وهذه لا تأتي من خطاب في الأمم المتحدة. ومن دون ذلك، سيبقى التيه، ومعه مخاطر تكريس «الحل الانتقالي» الذي لا يختلف عن «صفقة القرن»، في مآله النهائي كتصفية للقضية.

تركيا وأميركا.. هل تم تجاوز النقطة الحرجة؟

ماجد عزام العربي الجديد 28\2\2018

قام وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، منتصف فبراير/ شباط الجاري، بزيارة مهمة لتركيا، ربما تكون حاسمةً في مسيرة العلاقات بين البلدين، من أجل تجاوز النقطة الحرجة التي وصلت إليها، بحيث إمّا أن يتم إصلاحها أو ستتدهور أكثر، وسيكون من المستحيل بعد ذلك إعادتها إلى وضعها الطبيعي وسكّتها الصحيحة، كما قال وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو.

التقى تيلرسون الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في لقاء مطوّل بصورة لافتة (ثلاث ساعات وربع) عمل فيه جاووش أوغلو شخصياً مترجماً، في خطوة غير مسبوقة ونادرة، الذي التقى نظيره الأميركي في اليوم التالي في لقاء مطوّل أيضاً، خصّص لمتابعة ومناقشة آليات وتفاصيل الأسس والمحددات التي تم التوافق بشأنها في اللقاء مع الرئيس.

العنوان الأبرز لحصة الزيارة واللقاءات، ولو نظريا، كان تمسك الطرفين بعلاقات التحالف الاستراتيجي والتاريخي بينهما، والسعي بالتالي إلى تحسين العلاقات وتطويرها، وإعادتها إلى وضعها الطبيعي، كما ينبغي أن تكون عليه بين حليفين تاريخيين، مع حذر وتحسب تركيين، وانتظار الخطوة الأولى الأميركية ورؤية الأفعال على الأرض، وعدم الاكتفاء بالأقوال فقط.

من أجل ذلك، تمثلت النتيجة الفعلية والأبرز للزيارة بالتوافق على تشكيل لجنة عمل عليا مشتركة بين الطرفين، بحلول منتصف مارس/ آذار المقبل، على أبعد تقدير، لنقاش القضايا محل الخلاف. وستشرف وزارتا الخارجية في البلدين على تشكيل اللجنة وقيادتها، على أن تضم ممثلين أمنيين وعسكريين وقانونيين من الجهات المعنية، أو ذات الاختصاص بالملفات التي سيجري العمل عليها.

وحسب ما أعلن وزير الخارجية التركي، فإن اللجنة ستنبثق عنها ثلاث لجان فرعية، ستعمل على ثلاثة ملفات، أو مواضيع أساسية، هي قضية فتح الله غولن وتشعباتها وتفاصيلها، والتطورات في سورية وكيفية مواجهتها، أو تنسيق العمل فيها، كما ملف الإرهاب، أو بالأحرى الحرب على الإرهاب بشكل مشترك ومنسّق أيضاً.

وفي ملف غولن، يفترض أن تقدم تركيا للأجهزة الأميركية المعنية مزيداً من الأدلة، إذا كانت هناك حاجة لذلك على تورّطه في محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/ تموز 2016، كما على قيادته تنظيما غير

شرعي في تركيا. وعموماً، وعلى ما يبدو، أبدت السلطات التركية بعض المرونة، وباتت تقبل بحل وسط يتمثل بمحاكمته في الولايات المتحدة بدل تسليمه إلى بلاده لمحاكمته فيها، مع استمرار طرح مطلب وضعه في الإقامة الجبرية، أو فرض مزيد من المراقبة والقيود على تحركاته ونشاطاته المضرة والسلبية للأمن والمصالح التركية.

طبعاً للتأكيد على مدى أهمية الملف للحكومة والشعب في تركيا، اعتبر نائب رئيس الوزراء، بكير بوزداغ (صحيفة تركيا 12 فبراير/ شباط الجاري)، أن غولن لتركيا هو تماماً مثل أسامة بن لادن للولايات المتحدة. ومن هنا، يمكن تفهّم الغضب الرسمي والشعبي من احتضان واشنطن له، وعدم القيام بأي خطوة تجاهه، حتى مع التأكد واليقين من قيادته تنظيما بشكل غير شرعي، ذا أهداف سياسية واضحة.

في السياق الأمني كذلك، يفترض أن تتم كذلك مناقشة قضية المعتقلين في البلدين، علماً أن تركيا ترفض محاكمة مواطنيها على خلفية انتهاك الحصار الأميركي ضد إيران، كما ترفض الأسس والأدلة التي استندت إليها السلطات الأميركية، والتي تم الحصول عليها بشكل غير شرعي، أو بالتعاون مع جهات تعتبرها أنقرة إرهابية وخارجة عن القانون، ويفترض أن تتعاطى معها واشنطن بالطريقة نفسها.

وتطرح واشنطن ملف اعتقال أحد مواطنيها، وهو داعية دين، بتهمة الاتصال مع جماعات إرهابية محظورة، كما تطرح ملف ملاحقة بعض الموظفين الأتراك (أو مزدوجي الجنسية) واعتقالهم، في السفارة والقنصليات الأميركية، وتعتبرها مسيّسة أو ذات أهداف وأغراض سياسية بحتة، وليست أمنية.

وفي السياق السوري، ستكون نقطة الانطلاق طبعاً مدينة منبج، وهي مدينة عربية غرب نهر الفرات تحتلها قوات حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي) السوري، وهو الذي يعد الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا إرهابياً. وكان هناك وعد أميركي من منتصف أغسطس/ آب 2016 بانسحابهم إلى شرق الفرات، بعد تحرير المدينة من "داعش"، وهو مطلب تركي دائم، علماً أن وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، اعترف بعدم تنفيذ واشنطن بعض وعودها لتركيا. كما أن أنقرة اقترحت، في هذا الصدد، وكحلّ وسط، انتشار قوات تركية أميركية فيها لحمايتها من "داعش" والنظام، مع إعطاء الحرية لأهلها بإدارة حياتهم بأنفسهم، وذلك لنقض حجة واشنطن بالاعتماد على ذلك الحزب الكردي السوري، حصراً لمواجهة "داعش"، أو الخشية من عودته لاحتلال المناطق المحرّرة.

وفي السياق السوري أيضا، جرى النقاش كذلك حول العملية التركية في عفرين. وثمّة تأييد أميركي مبدئي لحق تركيا في الدفاع عن نفسها وأمنها، مع تأكيد على أن المدينة لا تتبع للتحالف الدولي لمحاربة "داعش"، في تخل واضح عن حزب الاتحاد الديمقراطي وقواته، ولكن ثمّة اعترافاً أميركياً بانتقال مقاتلين منه بأسلحتهم الأميركية، وخبرتهم القتالية والتدريبية الأميركية، أيضاً من الرقّة وشرق الفرات إلى عفرين، لقتال دولةٍ يفترض أنها حليفة لواشنطن، وهو ما ينبغي إيقافه، أو على الأقل لن تقبل به تركيا، لا في عفرين، ولا في منبج نفسها، علماً أن واشنطن باتت تتعاطى مع عملية غصن الزيون أمرا واقعا. ولذلك تتحدث نادراً عن العملية، وقد بات تركيزها منصباً أكثر على منبج، والملف السوري بشكل عام.

وسيطرح، في السياق السوري، حتماً، ملف شرق الفرات، وإصرار تركيا على تطهير كامل المنطقة الحدودية من "إرهابيي" حزب العمال الكردستاني، بما فى ذلك منع إقامة كيان شوفيني إرهابي، كما تأسيس جيش حدودي من إرهابيين معادين لها، ليس وفق التعبير التركي فقط، وإنما حتى وفق التقويم أو التوصيف الأميركي نفسه، كما قدمته الاستخبارات في تقرير رسمي للكونغرس، علماً أن الاهتمام أو موطئ القدم الأميركي منصب أكثر على المناطق الغنية بالنفط، شرق دير الزور وجوارها.

سورياً، تطرح أنقرة كذلك ملف مدينة الرقة، وضرورة تسليمها إلى أهلها، مع استعداد للعمل مع واشنطن على تسوية سياسية وفق إعلان أو بيان جنيف، شرط عدم التذاكي الأميركى في ما يتعلق بوحدة سورية وسلامة أراضيها.

الملف الثالث العالق والمعقّد بين البلدين هو ملف الإرهاب، ولا خلاف طبعاً على اعتبار تنظيمي داعش وجبهة النصرة إرهابيين، ومحاربتهم في الإقليم، بل في المنطقة كلها، ولا خلاف حتى على حزب العمال الكردستاني التركي، ووجوده غير الشرعي في جبال قنديل في العراق، على الرغم من التذاكي الأميركي، وغض النظر عن وجودهم في جبل سنجار، وتحالفهم السرّي، وحتى المعلن مع جماعة الحشد الشعبي العراقي المسلّحة، أميركياً أيضاً. ولكن ثمة خلافاً على تبعية ما يعرف بحزب الاتحاد الديمقراطي وقوات الحماية الشعبية في سورية لحزب العمال، مع تعامل واشنطن معهم بشكل مباشر، بل وتسليحهم بأسلحة أميركية وتدريبهم وحمايتهم، علماً أن ثمة تقريرا أميركيا رسميا قدّم للكونغرس، أكد على تبعية حزب الاتحاد وقوات الحماية لحزب العمال، وتلقى الأوامر والقيادة من جبال قنديل، وهي النقطة الأشدّ حساسيةً في العلاقات بين الجانبين.

الخلاف هنا أمني سياسي، ويتعلق بلامبالاة واشنطن تجاه مصالح حليفتها، وعدم ممانعتها، بل وتشجيعها إقامة كيان انفصالي لحزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي)، من دون أي اعتبار لوحدة الأراضي السورية أو سلامتها، وحتى تأثير ذلك على الاستقرر في تركيا، بل في المنطقة برمتها.

في الأخير، وباختصار، ثمة توافق تركي أميركي نظري مبدئي، ولكنه واضح وعلني، على تجاوز النقطة الحرجة في الاتجاه الإيجابي، وضرورة تحسين العلاقات بين البلدين، كما يفترض بحليفين وضرورة عدم التحرك بشكل منفرد، وإنما معاً وفي سورية، كما قال الوزير تيلرسون نفسه، وهو أمر تحبذه تركيا ومستعدة له. ولكن بعد التوافق على أسس واضحة صلبة متماسكة، تحديداً في ما يتعلق بتجاهل واشنطن للمصالح والتوجهات التركية في سورية، وتحركها المنهجي والمصمم بشكل منفرد مع تنظيمٍ تعتبره أنقرة انفصالياً وإرهابياً، وحتى بعض المؤسسات والأجهزة في واشنطن نفسها، بما في ذلك وكالة المخابرات الأميركية تعتبره كذلك.

إيران تشتري عداء العرب بالمجان

عيسى الشعيبي العربي الجديد 28\2\2018

سواء كانت تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين المتواترة ضد حاضر العرب ومستقبلهم موجهةً للاستهلاك المحلي، وموظفةً في خدمة استمرار الهياج القومي الديني المركّب إلى ما شاء الله، أم كانت تلك المواقف المتغطرسة تصدر برسم العالم العربي، وتخاطب الجوار بروح الاستعلاء والكراهية، تستفزّه وتستهين بقدرته على رد التحدي بمثله، تظل هذه الأقوال المنفلتة من عقالها أقرب ما تكون إلى عملية شراء غير مدفوعة الثمن لعداء ملايين العرب، بمن فيهم الذين يجادلون، عن حق، بضرورة عدم استعداء إيران، وتجنب خلق عدو جديد لهذه الأمة المنكوبة بعدو إسرائيلي لا يكف عن ترجمة عدائه للجميع من دون هوادة.

جديد هذه التصريحات الطائشة ما ورد على لسان مسؤول إيراني، اسمه رحيم بور أزغدي، يتمتع بعضوية "المجلس الأعلى للثورة الثقافية"، قال فيها إن ست دول، كانت تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة، باتت الآن تحت سيطرة المرشد الأعلى علي خامنئي، وهو ما حمل الرجل غير المفوّه على الدعوة إلى إعلان الإمبراطورية الفارسية في المنطقة، التي سبق لمسؤول ايراني آخر أن حدد بغداد، في وقت متأخر، عاصمة لهذه الامبراطورية ذات الأمجاد الغابرة، على خلفية استشراء نفوذ الجمهورية الإسلامية في بلاد الرافدين، وهيمنتها على مفاصل الدولة المفككة، إثر الاجتياح الأميركي للعراق عام 2003.

في غمرة النشوة الإيرانية باستيلاء جماعة الحوثي على العاصمة اليمنية، قبل نحو ثلاث سنوات، تبجح أحد كبار المسؤولين في طهران، قائلاً إن بلاده أصبحت تسيطر على أربع عواصم عربية (بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء)، وإن الحبل على الجرّار، وإن الإيرانيين هم الآن سادة البر والبحر، في إشارة واضحة إلى النوايا التوسعية لنظام الولي الفقيه، الذي قرع، بزعمه هذا، جرس الإنذار في عواصم المشرق العربي، وأثار الهواجس والمخاوف لدى الكافة، من ازدياد تغوّل آيات الله على هذه المنطقة المستباحة من الماء إلى الماء، لا سيما إذا ما تواصل ترهّل النظام العربي، وتعاظمت سطوة المليشيات التي تديرها طهران.

لم يقل لنا عضو المجلس الأعلى للثورة الثقافية في إيران ما اسم العاصمتين الجديدتين المضافتين للعواصم الأربع المعلن عنها من قبل، غير أن شروحات منقولة عن المراجع نفسها، المسكونة بحلم إعادة بعث المشروع الامبراطوري من العدم، أوضحت أنهما كابول في أفغانستان، وغزة في القطاع المحاصر منذ نحو

عشر سنوات، فيما يبدو أنه تعويلٌ على التحالف الملتبس مع حركة طالبان من جهة، والرهان المتجدّد على حركة حماس من جهة أخرى، أي أن إيران لا تزال تشتري العداء المجاني، من دون تحسّبٍ لوقع هذه الأقوال على مسامع المخاطَبين بها، وتشتري معها السمك في البحر، وتعرض بيعه في الواقع الافتراضي قبل الأوان.

ليس لدينا علمٌ بمدى جدية الدعم الذي تقدمه طهران للحركة التي تقاتل ضد الأميركيين وأتباعهم في أفغانستان، ولا برد فعل قادة "طالبان" على هذه الادعاءات الفارغة من كل مضمون حقيقي، غير أن من الممكن تلمس مظاهر الحرج لدى "حماس" التي التزمت الصمت التام، وتجاهلت هذا الزعم المبني على وعودٍ (لم تتحقق) بتجديد الدعم المالي الإيراني بعد طول انقطاع، الأمر الذي يبيّن لكل ذي لبٍّ هشاشة هذا الخطاب المفعم بالمبالغة والتهويل وصناعة الأوهام، تماماً على نحو ما كان عليه هذا الخطاب الإنشائي دائماً، منذ أن أغرى الضعف العربي حكام طهران بمد أنظارهم نحو الشرق، وربما نحو الغرب أيضاً، تحت شعار تصدير الثورة الخمينية إلى بلاد العرب والمسلمين كافة.

من المفارقات الفارقة أن العراق وحده، من بين سائر المعنيين بهذه الأقوال الإيرانية المتوحشّة، من تصدّى للإهانة البالغة، وشدّد على استقلالية قراره، على الرغم من أنه أكثر البلدان انكشافاً للتدخل السياسي والأمني من جانب طهران، ناهيك عن تغلغل المليشيات وسيطرتها على البلد الذي وُصف يوما بأنه بوابة العرب الشرقية، فيما ران الصمت المريب على بلدانٍ وجهات أخرى، لا تزال مطالبة، اليوم وغداً، بتوضيح موقفها إزاء مثل هذا الاعتداء السافر على سيادتها، إذا كان في وسعها رد الإساءة بأقل من مثلها، ولو على سبيل رفع العتب والحرج عن نفسها، طالما أن الهيمنة الإيرانية على تلك البلدان الفاشلة هب أدنى بكثير من الهيمنة الإيرانية الواسعة على العراق.

ومع أن المواقف والتصريحات الإيرانية الفائضة بالعداء والاستفزاز للمشاعر العربية لا حصر لها على امتداد العقود الطويلة الماضية، فضلاً عما تزخر به هذه التّرهات من تحرّشٍ بأقطارٍ لا يوجد لطهران فيها مربط فرس أو عقال بعير، بما في ذلك دول شمال أفريقيا، التي لم تستثنها التخرّصات الإيرانية على أي حال، إلا أن المزاعم بالسيطرة على أربع عواصم بالأمس القريب، وتوسيع هذا الزعم إلى ستٍّ منها اليوم، كان أشد ما فاضت به ألسنة آيات الله من استصغارٍ للشأن العربي، وربما كان أكثر ما قوّض دفوعات

القوميين واليساريين العرب، المدافعين عن وجهة النظر الإيرانية الرائجة حول أهمية التحالف مع هذه الدولة الإقليمية الوازنة ضد العربدة والتوسع الإسرائيلي.

وبنظرة تقويمية لهذه السياسات الإيرانية، المستمدة من حسٍّ بالعظمة والتفوق العرقي على المحيط العربي المثخن بالجراح الراعفة، نجد أنها مفتقرةٌ إلى الحوامل القادرة على المضي بها أشواطاً أخرى إلى الأمام، كونها تقوم على ساقين ضعيفتين، وغير مؤهلتين موضوعياً لرفع أوزان ثقيلة، من حجم إعادة إحياء مشروع الامبراطورية الفارسية، أولهما أن المقومات الذاتية للبلد الخاضع لعقوبات اقتصادية مديدة أضعف من مقدرة أصحاب هذا الحلم الواسع على التحليق به إلى آفاقٍ بعيدة، عجزت عن مثله دول استعمارية كبيرة، وذات موارد وفيرة، وثانيهما أن الشعارات التي بشرت بها الثورة الخمينية، ولقيت حينها صدىً طيباً في عموم العالم العربي، قد سقطت سقوطاً مدوياً لدى انخراط إيران في المقتلة السورية الرهيبة.

ومع الإقرار بأن إيران متغلغلة في أصقاع عربية كثيرة، عبر مليشياتها وأذرعها الأمنية، وذات حضور غير قليل في بعض دول شرق المتوسط، غير أن الجمهورية الإسلامية لم تعد كما كانت عليه قبل انكشاف زعمها إن ما عرف باسم الربيع العربي كان امتداداً للصحوة الإسلامية التي أطلقها آية الله العظمى في الربع الأخير من القرن الماضي، وذلك عندما وقفت إلى جانب النظام القاتل في سورية، وسفكت دماء المتظاهرين السلميين، مع قوات الأسد جنباً إلى جنب، تحت زعم محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية، الأمر الذي بدد كل ما كانت طهران قد راكمته من رصيد سابق، بما في ذلك سمعة حزب الله، وأدى إلى نفور أشد المؤيدين لخطابها الديماغوجي التهريجي القائل بإزالة إسرائيل عن الخريطة الشرق أوسطية.

مؤتمر ميونيخ.. ونذر الخطر

وحيد عبد المجيد الاتحاد 28\2\2018

خيم قلق بالغ من احتمال حدوث مواجهة عسكرية بين قوى عظمى وإقليمية على مؤتمر ميونيخ للأمن في دورته الرابعة والخمسين التي عُقدت من 16 إلى 18 فبراير الجاري. ظهر هذا القلق بدرجات متفاوتة، وصياغات متعددة، في كلمات عدد معتبر من المتحدثين، أو في تصريحات أدلوا بها.

لكن رئيس المؤتمر الدبلوماسي الألماني «فولفجاج أشنيجين» كان الأكثر صراحة في التعبير عن هذا القلق. فقد حذر من اندلاع مواجهة عسكرية بين قوى عظمى. ورغم أنه لم يحدد هذه القوى، يمكن أن نستنتج من سياق تحذيره أنه قصد أميركا وروسيا، فقال ما معناه إنه لم يحدث منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، أن كان خطر اندلاع مواجهة عسكرية بين قوى عظمى كبيراً بهذه الدرجة.

كما خص أميركا وروسيا بالذكر عندما تحدث عن أسباب ازدياد خطر هذه المواجهة، إذ ركز على تدني مستوى الثقة بين القادة في الدولتين إلى حد يمكن أن يؤدي إلى سوء فهم وتقدير وخطأ في الحسابات، ومن ثم اندلاع معارك غير مرغوب فيها.

وربما كان أشينيجين متأثراً بالتطورات المتسارعة في سوريا قبيل المؤتمر، بدءاً بإسقاط طائرة روسية من طراز «سوخوي 25» فوق أدلب في 3 فبراير، وصولاً إلى إسقاط طائرة إسرائيلية من طراز «إف 16» في المنطقة الحدودية مع سوريا في 12 من الشهر نفسه.

ومن الطبيعي أن تدفع ملابسات هذين التطورين، وما حدث بينهما، إلى التساؤل عن احتمال تحول حوادث من هذا النوع إلى مواجهة تتورط فيها واشنطن وموسكو. فقد بات مرجحاً أن الطائرة الروسية أُسقطت بصاروخ أطلقه فصيل سوري متحالف مع واشنطن، وليست «جبهة النصرة» الإرهابية، بخلاف ما كان معتقداً. وأعقبت تلك العملية ضربة جوية أميركية (باسم التحالف الدولي) في 10 فبراير ضد قوات متحالفة مع النظام السوري في دير الزور، وسقط فيها عدد غير معروف من الروس العاملين مع هذه القوات بشكل غير رسمي، عن طريق شركة أمنية خاصة.

كما أن ملابسات إسقاط الطائرة «إف 16» ترجح وجود ضوء أخضر روسي للنظام السوري وحلفائه لاستخدام الدفاعات الجوية في حالة حدوث هجوم جوي إسرائيلي، بخلاف ما كان عليه الحال من قبل

عندما كان هناك تفاهم بين موسكو وتل أبيب برعاية أميركية على تنفيذ إسرائيل هجمات لمنع نقل أسلحة إلى «حزب الله» أو إقامة منشآت عسكرية ومخازن أسلحة تابعة لإيران قرب الحدود.

غير أن مؤشرات تصاعد التوتر بين أميركا وروسيا لا تقتصر على وقائع ميدانية في سوريا، بل تشمل ازدياد التسلح على النحو الذي نبه إليه تقرير الميزان العسكري في العالم لعام 2017، الذي أصدره المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية)IISS (في لندن قبل يومين على مؤتمر ميونيخ.

رصد التقرير الاتجاهات الرئيسية لتطور الأوضاع الاستراتيجية عام 2017، ومن بينها اتجاهان يحملان مغزى مهماً؛ الأول هو تحديث الترسانات النووية، وخاصة الترسانة الأميركية، وازدياد قلق موسكو مما تعتبره نقض واشنطن بعض التزاماتها في معاهدة «ستارت 3» لعام 2010 بخصوص خفض الحدود القصوى للرؤوس الحربية الهجومية الاستراتيجية وآليات إطلاقها في البلدين.

والاتجاه الثاني هو استمرار روسيا في تحديث قدرتها العسكرية بأقصى درجة تستطيعها في ظل الموارد المتاحة بعد اضطرارها لتخفيض ميزانية الدفاع، فضلاً عن استثمار انخراطها في الحرب السورية لاستخلاص نتائج ميدانية بشأن تطوير قدراتها، وليس اختبار أسلحتها فقط.

ويبدو معدو التقرير أقل قلقاً من احتمال نشوب مواجهة عسكرية عالمية. فهم يرون أن مواجهة أميركية روسية ليست وشيكة، وغير حتمية أيضاً. لكنهم لم يغفلوا مؤشرات تفيد بأن أميركا وروسيا شرعتا، وكذلك الصين، في الاستعداد لاحتمال حدوث مواجهة عسكرية. والملاحظ، هنا أن تحليل معدي التقرير لهذا الاحتمال يشمل الصين أيضاً.

وفي كل الأحوال، يبدو أن عام 2018 يحمل في طياته ازدياداً في خطر نشوب مواجهة عسكرية ما، على النحو الذي طرحته في المقال المنشور في «اجتهادات» في 18 يناير الماضي تحت عنوان «حروب 2018». ولكن هذه المواجهة قد لا تكون مرتفعة الحدة، أو واسعة النطاق، وربما تحدث بين قوى إقليمية فقط، لكنها تدق جرس إنذار يصعب إغفاله في ظل وجود نقاط تماس يشوبها التوتر في سوريا والعراق واليمن.

هل ستكون روسيا بديلا للفلسطينيين عن أميركا؟

عامر راشد الجزيرة نت 28\2\2018

منذ انطلاق مؤتمر مدريد في نوفمبر/تشرين الثاني 1991؛ بقيت العملية التفاوضية على المسار الفلسطيني/الإسرائيلي في قبضة الاستفراد الأميركي، فما أن انطلقت المفاوضات الثنائية بين الوفود العربية والإسرائيلية بواشنطن حتى اتضح أن أميركا استطاعت تهميش دور الاتحاد السوفياتي –ثم روسيا الاتحادية التي ورثته– في رعاية مؤتمر مدريد والمسارات التفاوضية التي انبثقت عنه.

وشكَّل ذلك في المحصلة خسارة للمفاوضين الفلسطينيين والعرب ككل، فرغم وجود العديد من الملاحظات فقد لعب الاتحاد السوفياتي وروسيا الاتحادية بعده دوراً سياسياً في رفض السياسات التوسعية الإسرائيلية المدعومة أميركياً.

دور مطلوب

وبالتزامن مع العديد من حالات الاستعصاء التي مرَّت بها العملية التفاوضية، بمساراتها ومحطاتها المختلفة؛ كانت تبرز دائماً مراهنات فلسطينية على دور روسي –إلى جانب آخر أوروبي– لانتشال المفاوضات من مأزقها، وإعادة تصويب مسارها وإعطائها قوة دفع للانطلاق من جديد.

غير أن كل المراهنات ذهبت أدراج الرياح لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق بمدى دينامية السياسة الروسية وقدرة موسكوعلى تأمين روافع لها، وطبيعة تلك السياسات ومحدداتها، وأسباب أخرى تتعلق بالنهج التفاوضي الذي اتبعه الفريق الفلسطيني المفاوض في إدارة العملية التفاوضية.

هذا فضلاً عن التحولات العميقة التي وقعت في المواقف العربية والإقليمية حيال إسرائيل، إثر التوقيع على اتفاق أوسلو في سبتمبر/أيلول 1993، وانعكاس ذلك على الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي، ومكانة القضية الفلسطينية في خريطة التحالفات الدولية والإقليمية.

وأمام حالة الموت السريري –الذي تعيشه المفاوضات منذ سنوات وانسداد أفقها– وقرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب "الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها"، وما ترتب عليه من رفض قيادة السلطة الفلسطينية للمشاركة في أي مفاوضات برعاية أميركية أحادية؛ بدأت السلطة الفلسطينية فصلاً جديداً من فصول المراهنات على دور روسي جديد.

وتؤيد السلطة ان يكون هذا الدور بمثابة رأس حربة لكسر الاستفراد الأميركي، وبدورها أطلقت موسكو إشارات إيجابية لقبولها لعب دور في رعاية المفاوضات، آخرها إعلان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف –أمام منتدى فالداي الدولي للحوار (19 فبراير/شباط 2018)– أن بلاده "مستعدة لاستضافة محادثات سلام بين فلسطين وإسرائيل دون شروط مسبقة".

وكان لافروف قد شدَّد –في تصريح سابق– على أن "موسكو كانت تعمل دائماً بشكل جماعي، في إطار اللجنة الرباعية الدولية، ولم تسع يوماً للانفراد بتسوية هذا الملف"، وأكد أيضاً "عدم قدرة أي دولة منفردة على حل هذا الملف".

ونقل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الرهان إلى مجلس الأمن الدولي، في الجلسة الخاصة التي عقدها المجلس (20 فبراير/شباط 2018)، حيث ألقى كلمة دعا فيها لعقد مؤتمر دولي للسلام منتصف العام الجاري، يكون من بين مخرجاته "تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم".

موقف ثابت

كانت روسيا حاضرة في الخطة التي قدمها عباس، باقتراحه أن يكون المؤتمر الدولي للسلام على غرار مؤتمر باريس، أو مشروع المؤتمر في موسكو كما دعا له قرار مجلس الأمن رقم 1850، فضلاً عن دور روسيا كعضو دائم في المجلس وطرف رئيسي في "الرباعية الدولية".

إلا أنه بالتدقيق في بنود خطة عباس، ومقارنتها مع التصريحات الروسية بشأن طبيعة الدور الذي يمكن لروسيا أن تلعبه لإعادة إحياء المفاوضات على المسار الفلسطيني/الإسرائيلي؛ يمكن القول إن خطة عباس تهدف إلى إعادة بناء العملية التفاوضية من داخل الأسس التي بُنيت عليها في مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو والاتفاقات التي ألحقت به.

بينما تؤكد موسكو "ثبات موقفها الداعي للتسوية عبر المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين دون شروط مسبقة"، كما ورد في بيان صدر عن الخارجية الروسية بعد محادثات أجراها ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي مع ألونا أوشليزا نائبة المدير العام للخارجية الإسرائيلية (20 فبراير/شباط 2018).

وتجديد موسكو لموقفها هذا –في بيان روسي/إسرائيلي مشترك– يشير إلى أن روسيا تأخذ بعين الاعتبار الاشتراطات والملاحظات الإسرائيلية في الدور الذي يمكن أن تضطلع به على صعيد المسار التفاوضي الفلسطيني/الإسرائيلي، وهو ما يعني عملياً أنها ليست في وارد دعم مطلب إعادة بناء العملية التفاوضية، ولو جزئياً وتحت سقف أسس مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو وملحقاته.

والحال هذه؛ فإن دعوة روسيا لاستضافة مفاوضات فلسطينية/إسرائيلية ورعايتها، أو تنظيم واستضافة مؤتمر دولي للتسوية؛ لا ترقى إلى مستوى ما طالب به عباس في خطته أمام مجلس الأمن.

بل من الصعب الاعتقاد أن الدعوة الروسية ربما تكتسب صفة رعاية تعطي نموذجاً مغايراً للنموذج الفاشل الذي قدمته واشنطن، على مدار ما يقارب 26 عاماً من متوالية المفاوضات العبثية، لأن ما تطرحه روسيا لا يعدو كونه توفير مكان للمفاوضات، وليس تصويب مسارها بوضع أسس لها يمكن أن تقود إلى مخرجات تضمن تسوية شاملة ومتوازنة للصراع الفلسطيني/الإسرائيلي.

كما أن الدعوة الروسية لا تستند إلى رؤية خاصة سبق أن طرحتها موسكو لتسوية الصراع، وتتقاطع بدرجة كبيرة مع "مبادرة السلام العربية"، وتستجيب لمطالب القيادة الفلسطينية وفريقها المفاوض. فالمطروح روسياً الآن استضافة "مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة"، وهذا يجعل مستبعدا حصول القيادة الفلسطينية على الدعم العملي المطلوب لكسر الاستفراد الأميركي.

ومراجعة سريعة ومكثفة للمواقف الروسية تبين أنها شكَّلت امتداداً للموقف السوفياتي في مؤتمر مدريد بخط بياني متأرجح؛ ففي ذلك المؤتمر حدَّد وزير الخارجية السوفياتي آنذاك بوريس بانكين رؤية بلاده لأسس تسوية قابلة للحياة.

وتستند هذه الرؤية إلى ضرورة الوقف الفوري للاستيطان الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، واعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقبولها بمبدأ "الأرض مقابل السلام".. إلخ.

منطق المصالح

لكن الملاحظة الرئيسية على الرؤية السوفياتية حينها هي أنها أشارت لتلاقٍ جزئي بين وجهتيْ النظر السوفياتية والأميركية على وضع خاص لتسوية ملف القدس، مختلفٍ عن وضع باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، وشطب القرار الدولي 194 من مرجعيات حل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وذلك إما برفضه قطعياً (رأي الولايات المتحدة)، أو إعادة تكييفه لينصرف إلى ترجمة بحل متفق عليه يعتبر بمثابة تطبيق له (رأي الاتحاد السوفياتي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية)، وفي ظل ميزان القوى المختلّ والتعنت الإسرائيلي/الأميركي في كلتا الحالتين فإن النتيجة واحدة: شطب مرجعية القرار 194.

وقد شهدت السياسة الخارجية الروسية في السنوات الخمسة الأولى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تراجعاً كبيراً، فاتبع وزير الخارجية الروسي آنذاك أندرية كوزيريف –الذي استمر في منصبه حتى عام 1996– سياسة موالية كلياً للغرب وتتعارض مع المصالح الروسية العليا.

وأثر ذلك سلباً على موقف روسيا من الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي، وبعد إقالته وتولي يفغيني بريماكوف وزارة الخارجية استعادت السياسة الخارجية الروسية توازنها نسبياً، واستمرت في هذا الاتجاه حقبة خلفه إيغور إيفانوف (1998 – 2004)، الذي خلفه سيرغي لافروف وما زال يشغل المنصب حتى الآن.

إلا أن تغيرات كبيرة وجوهرية طرأت تدريجياً على السياسة الروسية تجاه الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي، فقد بنت روسيا علاقات سياسية وطيدة مع إسرائيل، وباتت تقدم نفسها طرفا محايدا يسعى ليكون شريكاً في "الرباعية الدولية"، على أساس "خريطة الطريق الدولية" والقرارات الدولية ذات الصلة، مع تقييدها بمقولة "تسوية متوافق عليها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي".

وبانخراطها في خطة "خريطة الطريق الدولية" اتخذت السياسة الروسية مساراً متراجعا مرة أخرى، فالخطة مثلا لا تضع تصوراً واضحاً ومحدداً لطبيعة الحل النهائي، وتكتفي بالحديث العام عن "قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل".

كما أن منهجية الخطة مبنية على حلول انتقالية دون تحديد سقف زمني لإنجازها، وتضع قضايا اللاجئين والقدس والحدود في إطار "حل تفاوضي ثنائي"، لا يستند بالضرورة إلى القرارات الدولية ذات الصلة.

ولاحقاً؛ لم ينتج عن الحراك الدبلوماسي الروسي –على أبواب "لقاء أنابوليس" (عام 2007)– تطور عملي في الدور والموقف الروسي، حيث ثبت مرة أخرى أن روسيا لا تمتلك روافع لسياستها.

فسعي روسيا حينذاك لفتح أجندة "لقاء أنابوليس" كي تستوعب كل جوانب الصراع العربي/الإسرائيلي، وتحريك العملية السياسية والتفاوضية على كل المسارات بالتوازي (الفلسطيني/ السوري/ اللبناني)؛ اصطدم بتلكؤ الأوروبيين في دعم روسيا، ورفض أميركا وإسرائيل عقد مؤتمر دولي للسلام تحت مظلة الأمم المتحدة.

وكان من الممكن العمل على تطوير الموقف الروسي لولا الأخطاء الكارثية التي ارتكبها الفريق الفلسطيني المفاوض، الذي وضع العملية التفاوضية في السلة الأميركية، وكذلك تراجع الاهتمام الرسمي العربي بالقضية الفلسطينية، وأخيراً وليس آخراً هرولة حكومات عربية للتطبيع مع إسرائيل.

وفي مقدمة هذه الحكومات النظام السعودي الذي تؤكد التسريبات أنه ضالع فيما يسمى "صفقة القرن". هذا بالإضافة إلى أن العرب لم يبنوا شبكة مصالح سياسية واقتصادية وازنة مع روسيا، تؤثر على مركز صنع القرار فيها.

ولذلك، وبناء على ما سبق؛ فإن المراهنة على دور روسي لكسر الاستفراد الأميركي مراهنة غير واقعية، على ضوء التجارب الماضية. وتغيير المعادلة يتطلب تغييراً جوهرياً في أداء ومنطلقات القيادة الفلسطينية، ووقف تداعي الموقف الرسمي العربي، كشرط لحشد موقف دولي داعم لإعادة بناء المسار التفاوضي الفلسطيني جوهرياً على أساس القرارات الدولية ذات الصلة.

وعندها فقط تمكن المراهنة على أن تلعب روسيا دوراً فاعلاً ومختلفاً، مع ما يتطلبه هذا من توفير مقومات أخرى يفرضها ميزان المصالح المتبادلة.

الدولة العميقة في النظام السياسي الأميركي

حسن نافعة الحياة 28\2\2018

لكل نظام سياسي أياً كانت شفافيته، وجهان: أحدهما ظاهر والآخر باطن. للوجه الظاهر قسمات وملامح واضحة ومعروفة، ترسمها دساتير وقوانين ولوائح وقواعد ومؤسسات وأجهزة أمنية وجيوش ووسائل إعلامية... إلخ، أما الوجه الباطن فبلا ملامح أو قسمات محددة، نظراً إلى وجود قوى وتيارات خفية داخل كل نظام، يغلب عليها طابع الغموض، وتعمل من وراء ستار، وتتفاعل في غياب قواعد تحكم حركتها أو تحدد وجهة سياساتها ومواقفها. وبين ظاهر النظام وباطنه توجد دائماً فجوة، تضيق أو تتسع حسب طبيعة كل نظام، ودرجة الشفافية التي تحكم عمل آلياته أو تحدد وجهة سياساته ومواقفه. وقد انشغلت بدراسة طبيعة وأسباب هذه الفجوة مدارس أكاديمية وقوى سياسية وفكرية مختلفة ومتنوعة.

ففي إطار محاولاتها الدءوبة لكشف تناقضات النظام الرأسمالي وتعرية ادعاءاته الليبرالية، ميّزت المدرسة الماركسية بين «البنية التحية» و «البنية الفوقية» للنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأوضحت أن للنظام الرأسمالي بنية «تحتية»، اقتصادية– اجتماعية في الأساس، تهيمن عليها طبقة تملك أدوات ووسائل الإنتاج، وأخرى «فوقية»، سياسية– فكرية في الأساس، تهيمن عليها قوى ومؤسسات تدير وتروج لسياست وأيديولوجيات تكرس سيطرة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج على الحكم.

غير أن التطور التاريخي أثبت أن نظم الحكم التي استلهمت الفكر الماركسي لم تتمكن أيضاً من ردم الفجوة القائمة بين وجه ظاهر لنظام يدعي المثالية وآخر باطن يتسم بالوحشية، وخصوصاً بعد أن تبيّن أن نظم الحكم الماركسية التي تدعي أنها تمارس السلطة لحساب ولمصلحة الأغلبية الكادحة، تدار عبر مؤسسات سياسية وفكرية سرعان ما تكلسّت وتحوّلت إلى أجهزة بيروقراطية تدار مركزياً ولها مصالح ذاتية لا تعبر بالضرورة عن مصالح الأغلبية الكادحة، بل وغالباً ما تتناقض معها. لذا فقد استمر السجال بين نظم حكم اشتراكية، أطلقت على نفسها اسم «الديموقراطيات الشعبية»، ونظم حكم رأسمالية، أطلقت على نفسها اسم «الديموقراطيات الليبرالية»، حول أيهما أكثر تعبيراً عن الديموقراطية «الحقة»، إلى أن ألقى دوايت إيزنهاور، رئيس الولايات المتحدة الأميركية، بقنبلة مدوية!

ففي خطاب ودَاعي ألقاه في 17 كانون الثاني (يناير) 1961، حذّر إيزنهاور من النفوذ التسلطي المتزايد لما أسماه «المجمع الصناعي العسكري»، ورأى فيه «خطراً يهدد قيم المجتمع الأميركي الحريص على رفع

راية الحرية والمساواة وحقوق الإنسان... وصعوداً كارثياً للسلطة في غير مكانها، من شأنه تعريض العملية الديموقراطية للخطر». ولمواجهة هذا الخطر المتزايد دعا إيزنهاور إلى «مواطنة يقظة واعية تبحث عن صيغة تحقق التوازن المنشود بين مصالح الصناعات الكبرى والآلة الدفاعية، من جهة، ومصالح المجتمع الأميركي المتطلع لتحقيق الأمن والحريص على ازدهار الحرية في الوقت ذاته». ورأى بعض الأوساط الماركسية في هذه الشهادة المجانية من قمة هرم السلطة الأميركية اعترافاً ضمنياً بصحة الانتقادات الماركسية الموجّهة إلى الأطروحات الليبرالية. غير أن تفكك المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي في بداية تسعينات القرن الماضي وضع حداً لهذا الجدل، إذ خُيل لكثيرين وقتها أن النظام الرأسمالي ذي الوجه الليبرالي حقق انتصاره النهائي وأصبح مرشحاً لسيادة العالم من دون منازع بعد أن وصلنا إلى «نهاية التاريخ»، طبقاً للمقولة التي ابتدعها فوكوياما، وراحت أجهزة الإعلام الغربية تروج لها بكثافة. غير أن التاريخ أثبت مرة أخرى زيف هذه المقولة. بوسع كل متابع مدقق لتطور النظام الأميركي في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي أن يلحظ بسهولة أن هذا النظام عجز في الواقع عن التأقلم مع متطلبات العولمة، بخاصة بعد أن خلطت إداراته المتعاقبة بين دور كان يقوم به بوصفه الممثل الرسمي لدولة لها مصالح وطنية عبر العالم، ودور أصبح مطالباً به بوصفه واجهة سياسية لنظام رأسمالي وصل إلى أعلى مراحل تطوره عبر عملية «العولمة». فبدلاً من التشاور مع القوى الرأسمالية «المتعولمة»، بالتوازي مع القوى الليبرالية المنتشرة في أنحاء متفرقة من العالم، بحثاً عن آليات قادرة على إيجاد حلول فعالة لمشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية تواجه نظاماً عالمياً تحوّل إلى «قرية كونية صغيرة»، وعلى ترسيخ قيم التسامح و قبول الآخر واحترام حقوق الإنسان في الوقت ذاته، وقع النظام الأميركي تحت تأثير غواية الهيمنة المنفردة على العالم كله، ولو بقوة السلاح، مستغلاً أحداث 11 أيلول (سبتمبر) عام 2001، الأمر الذي أدى إلى تحول عملية «العولمة» إلى عملية «أمركة» مرفوضة من جانب أغلب القوى الدولية، بما فيها القوى المرشحة لتبوؤ موقع الحليف الطبيعي للولايات المتحدة. وفي سياق هذا العجز الأميركي عن التأقلم مع متطلبات عولمة منشودة تسخر أبعادها الإيجابية لمصلحة البشرية ككل، عاد الجدل القديم حول طبيعة الفجوة القائمة بين ظاهر النظم السياسية وباطنها إلى الواجهة مرة أخرى وظهرت مصطلحات جديدة للتعبير عن هذه الفجوة من بينها مصطلح «الدولة العميقة».

لو كان أيزنهاور لايزال حياً حتى يومنا هذا لما جرؤ على الحديث عن «المركب الصناعي العسكري» باعتباره القطاع الممثل لقوى «الدولة العميقة». ففي زمن العولمة لم يعد قطاع الصناعات الثقيلة، بما فيها الصناعات العسكرية، قاطرة لمجمل النشاط الاقتصادي، وبالتالي لم يعد هو القطاع الأكثر تأثيراً ونفوذاً في المجتمع. فقد أدت عملية العولمة، بخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، ليس فقط إلى هجرة الكثير من الصناعات إلى دول أخرى تتوافر فيها الخبرات الفنية المطلوبة، وتقل فيها أجور العاملين ومستويات الضرائب، وإنما أيضاً إلى ظهور قطاعات إنتاجية وخدمية جديدة، بخاصة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والوسائط الإعلامية والبرمجيات، أصبحت هي الأقدر على القيام بدور القاطرة في مجمل النشاط الاقتصادي والأكثر تأثيراً في تشكيل توجهات الرأي العام، وبالتالي على صناديق الاقتراع. ولأن عمليات العولمة فاقَمت من الآثار السلبية لظواهر الهجرة والبطالة والجريمة المنظمة والإرهاب، وأخلّت بالتوازنات والأنساق البيئية، وعمقت الوعي بالهويات والخصوصيات الثقافية التي استشعرت خطورة فقدان ذاتيتها الحضارية، فقد راح الرأي العام الأميركي يمر بمرحلة سيولة شديدة أفرزت خلال فترة زمنية وجيزة ظواهر شديدة التناقض، وهو ما بدا واضحاً في الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها أوباما عام 2008، ثم في الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها ترامب عام 2016، وهما ظاهرتان على طرفي نقيض. دافعاً قوى الدولة العميقة للتدخل لتصحيح الأخطار المحتملة في انتخابات 2008، استطاع أوباما استثمار الآثار السلبية لحرب شنها بوش الابن على كل من أفغانستان والعراق، مستغلاً أحداث أيلول (سبتمبر) 2001، وتسببت ليس فقط في تشويه صورة الولايات المتحدة في الخارج، ولكن أيضاً في أزمة اقتصادية كبرى أدت إلى تراجع مكانتها الاقتصادية. ولأن قوى «الدولة العميقة» بدت في حاجة ماسة لما يشبه «ثورة تصحيح»، فقد تحملت على مضض فوز شخصية من نوع أوباما، الأستاذ الجامعي من أصول إفريقية وأب مسلم، ما كان لمثلها أن يحلم من قبل بالوصول إلى البيت الأبيض. لكن ما إن بدأ يمارس مهمات منصبه حتى خشيت هذه القوى من احتمال تجاوزه لخطوط حمراء تدفع بالمجتمع الأميركي يساراً بأكثر مما ينبغي، بخاصة عبر برنامجه للرعاية الصحية داخلياً وعلاقته المتوترة مع إسرائيل خارجياً، ومن ثم راحت تتدخل من وراء ستار لإعادته إلى نقطة التوازن المطلوبة، الأمر الذي أدركه أوباما ونجح في التأقلم معه ليضمن فوزه بفترة ولاية ثانية.

ها هو الأمر ذاته يتكرر مع ترامب، الرجل القادم من خارج صفوف الدولة العميقة، وربما على رغم إرادتها أيضاً، بخاصة بعد أن نجح في استثمار الآثار السلبية للعولمة، وما أدت إليه من تصاعد الثقل السياسي لليمين المتطرف في أجزاء مختلفة من العالم، وفي استثمار تمدد نفوذ الصهيونية المسيحية التي شعرت بقلق كبير من سياسة أوباما الشرق أوسطية، وتمكن من الوصول إلى البيت الأبيض. لكن ما إن بدأ ترامب يمارس مهام منصبه حتى خشيت قوى الدولة العميقة من احتمال تجاوزه لخطوط حمراء تتجه بالمجتمع الأميركي يميناً بأكثر مما ينبغي، بخاصة في ما يتعلق بشكل العلاقة مع المسلمين الأميركيين في الداخل وبعلاقته المريبة مع بوتن على الصعيد الخارجي، ومن ثم راحت تتدخل من وراء ستار لترويضه ومحاولة إعادته إلى نطاق الهامش المسموح له بالتحرك داخله. ولأنه يبدو رجلاً عصياً على الترويض فضلاً عن صعوبة توقع ردود أفعاله، فليس من المستبعد أن تقرر قوى الدولة الأميركية العميقة الإطاحة به في نهاية المطاف، خصوصاً أن حرباً باردة جديدة بدأت تلوح في الأفق بين روسيا والولايات المتحدة لا يبدو أن ترام قادر على فهم واستيعاب آلياتها وتبعاتها. حين يصبح النظام الأميركي نفسه على مثل هذه الدرجة من السيولة، فماذا ننتظر من نظام عالمي يبدو في حال تفسخ كامل؟

حرب المعلومات وسلاحها السياسي والعسكري

عاطف الغمري الخليج 28\2\2018

بعد أن دخل العالم ميادين حرب الجيل الرابع، أخذ الاهتمام يتجه بأقصى درجة إلى استخدام التطور في مجال الفضاء الإلكتروني، في دعم هذه الحرب، وما يحتويه هذا المجال من وفرة بلا حدود في المعلومات. وبصفة خاصة ما يتصل بالمساحة التي بدأ يشغلها الجانب العسكري في هذا المجال، وإن كانت القدرات العسكرية ما زالت في مراحلها المبكرة، إلا أن القوى الكبرى صاحبة الريادة في مجال الفضاء الإلكتروني، تعتبره سلاحاً سياسياً فائق التأثير.

إن حرب الجيل الرابع التي دشن العلماء والخبراء العسكريون الأمريكيون، مفهومها عام 1989، هي التي قلّصت من مفهوم القتال عن طريق الحشود العسكرية، والصدام المسلح المباشر، لتستبدله بنوع غير مباشر من الحروب، التي تستهدف العقل الجمعي لمجتمع الدولة المستهدفة، بضرب معنويات الشعب، والتشكيك فيه وفي قياداته، وإشعال الفوضى داخل الدولة، لزعزعة استقرارها، باستخدام وكلاء محليين، وبحيث لا تتورط القوى الخارجية في هذه الحرب مباشرة. ولهذا توجّهت أنظار خبراء الاستراتيجية إلى مجال حروب الفضاء، ليكون داعماً بوسائله لهذا النوع من الحروب الحديثة.

يقول الأدميرال مايك روجرز، قائد القيادة الأمريكية لشؤون تكنولوجيا الفضاء، إن كل نزاع في العالم له الآن بعدٌ فضائيٌّ، بما يتصل به من أنظمة التسلح، وسلاسل الدعم اللوجستية، والحصول على المعلومات، واتخاذ القرار، وأنظمة القيادة والرقابة، وفيما يتعلق بالاستخدامات العسكرية لهذا المجال، فإن الهدف هو تأمين الاستفادة التكتيكية منه في ميدان القتال، وأساساً في ميدان الاشتباكات المسلحة. لكن التطوّر الذي حدث بابتداع مفهوم حرب الجيل الرابع، قد أضاف إلى ذلك اهتماماً خاصاً بالدائرة التي يشملها ميدان المواجهة فيما يسمى بحروب الفضاء.

وهناك اتفاق عام على أن حرب الفضاء لا بد أن تدور في مجال فضائي، بالرغم من أن دولاً مثل الصين، وروسيا، قد طورتا مبدأ يمكن أن تستخدم بموجبه بعض آليات تكنولوجيا الفضاء، كأداة لردع الخصم، خاصة ما يتعلق بالتشويش على أجهزة الاتصالات، واقتحام ساحته الداخلية، وحرب الحصول على المعلومات.

وهناك عدد من صنّاع القرار في الولايات المتحدة، منهم ريتشارد كلارك المستشار السابق للرئيس الأمريكي، وليون بانيتا وزير الدفاع الأسبق، قد تحدثوا بوضوح عن احتمالات الاستحواذ مستقبلاً على قدرات تدميرية، عن طريق هجمات تستخدم تكنولوجيا الفضاء، ويمكن أن تترتب عليها خسائر في الأرواح، وأضرار مادية.

وقد أدى ذلك إلى تساؤل المختصين بالشؤون الخارجية، عما إذا كان الهجوم بتكنولوجيا الفضاء، يجعل منها نوعاً من أسلحة الحروب.

وكما يقول الكاتب الأمريكي ينجيل إنكستر، إن الحكومة الأمريكية، بناء على توافق عام من جانب مجموعة من الخبراء الحكوميين بالأمم المتحدة، قد أقرت في عام 2012، بأن قواعد القانون الدولي السارية حالياً، تنطبق على ما يجري في الفضاء. أي أنها لا تترك ساحته لكي تنشط فيها القوى المتقدمة في هذا المجال، دون مراعاة للقواعد التي تحكم الحروب التقليدية. وارتبط بهذا قيام الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا، بتطوير مصطلحات خاصة بحروب وأسلحة الفضاء، لكي تكون بمثابة معايير تحكم هذا المجال، بما لا يوجد خطر تنجم عنه خسائر بشرية أو مادية.

ولا ينفصل عن ذلك ما يعرف الآن بحرب المعلومات، والتي تتنافس فيها القوى الكبرى، ومنذ الأيام الأولى لانتشار الإنترنت، أعطت روسيا أولوية لمبدأ أسلحة المعلومات، وما تشكله من تهديد لمجالها المعلوماتي، وذلك بعد أن أخذت الولايات المتحدة أيضاً تشعر أن هناك جهوداً من جانب كل منهما، لكي تقتحم الساحة المعلوماتية للأخرى.

وما زالت روسيا والصين تنظران لدولتيهما، باعتبارهما عرضة لأي استخدام، من الولايات المتحدة لهذا السلاح، الذي حققت في مجاله تقدماً كبيراً، وبالتالي يمكنها أن تجعل منه ميدان معركة، وأيضاً تضاعف اهتمام الولايات المتحدة به بعد الضجة – التي ما زالت مثارة – عن اقتحام روسيا للساحة الداخلية الأمريكية عن طريق الإنترنت، وآليات التكنولوجيا الحديثة، أثناء انتخابات الرئاسة 2016.

وإن كان هذا المجال لم يعرف حتى الآن، إعلان حرب، طبقاً للمفهوم المعروف عن الحرب كصدام معلن بين دولتين أو أكثر.

وبالرغم من مضي أربعين عاماً على ظهور ميدان تكنولوجيا الفضاء، فإنه يشهد حالياً جهوداً بحثية لتطوير استخداماته في مجال الأمن القومي، خاصة مجال الحصول على المعلومات، وكذلك حجبها عن أي محاولة من دولة أخرى للنفاذ إلى خزائنها.

تم بحمد الله